

البنك الأهلي المصري يحقق أرباح قبل الضرائب بواقع ٣٠,٦ مليار جنيه عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، ليسدد لخزينة الدولة ١٧,٥ مليار جنيه ضرائب بالإضافة إلى ١,٤٣ مليار جنيه توزيعات أرباح

عقدت الجمعية العامة للبنك الأهلي المصري بمقر البنك المركزي المصري يوم الاثنين الموافق ١٢ إبريل ٢٠٢١ لاعتماد القوائم المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، حيث أعلن البنك الأهلي المصري نتائج أعماله عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ محققاً صافي أرباح قبل الضرائب قدرها ٣٠,٦ مليار جنيه، وصافي أرباح بعد الضرائب قدرها ١٣,١ مليار جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، حيث سدد البنك ١٧,٥ مليار جنيه ضرائب لخزينة الدولة. استمرراً للنتائج المتميزة وريادة البنك الأهلي تخطى إجمالي المركز المالي حاجز الـ ٢ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢٠ و ٢,٥ تريليون جنيه بنهاية مارس ٢٠٢١ مقارنة بـ ١,٦ تريليون جنيه في يونيو ٢٠١٩، بزيادة قدرها نحو ٩٠٠ مليار جنيه في غضون ٢١ شهراً، وحصيلة لهذا الأداء بلغت حقوق الملكية بالبنك إلى نحو ١٣٠ مليار جنيه في مارس ٢٠٢١ مقارنة بنحو ١٢٢ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠.

وفي ضوء أولويات البنك لتقديم أفضل الخدمات لعملائه واستمراراً لتفعيل مبدأ الشمول المالي وتعزيزاً لاستراتيجية تفعيل الخدمات المصرفية الرقمية، خاصة في ظل ضرورة الحفاظ على معايير الصحة العامة وتقليل الزحام داخل فروع البنك لتجنب تداعيات فيروس كورونا، فقد تم استقطاب نحو ١,٤ مليون عميل جديد في مجال الإنترنت البنكي " الأهلي نت " ليصل إجمالي عدد العملاء المشتركين بالخدمة منذ انطلاقتها إلى ٢,٧ مليون عميل في يونيو ٢٠٢٠ مقابل ١,٣ مليون عميل العام السابق، وخلال ٩ أشهر فقط تخطى عدد عملاء الأهلي نت ٥,٦ مليون عميل بنهاية مارس ٢٠٢١ بنسبة ٦٢ % من إجمالي عملاء الودائع، كما بلغت محفظة الفون كاش نحو ١,٧ مليون عميل في يونيو ٢٠٢٠، وصولاً إلى ١,٨ مليون عميل في مارس ٢٠٢١، مستفيدين من الخدمات المصرفية الرقمية التي يتيحها البنك لعملائه والتي تشهد تطوير مستمر.

كما ارتفع عدد ماكينات الصراف الآلي الـ ATM إلى نحو ٤٧١٢ ماكينة في يونيو ٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٦١٥ ماكينة عن العام السابق مع وصولها إلى ٤٩٥٣ في مارس ٢٠٢١، وقد زاد عدد ماكينات الـ POS في يونيو ٢٠٢٠ عن ١٢٠ ألف ماكينة، بينما وصل في مارس ٢٠٢١ إلى أكثر من ٢١٤ ألف ماكينة.

وفي ذات السياق، أطلق البنك الأهلي المصري اول وحدة مصرفية متنقلة في مصر والشرق الأوسط ليتيح مرونة تامة في الانتقال بين الأماكن التي يستهدفها البنك وتوسيع قاعدة العملاء غير المتعاملين مع الجهاز المصرفي وخدمة أكبر عدد من العملاء في فترات زمنية قصيرة. ولم يغفل البنك التيسير على عملائه من ذوي الهمم وقام بإتاحة ٢٩ ماكينة صراف آلي كما يستهدف البنك توفير تلك الماكينات في كافة فروعه.

وتطبيقاً لاستراتيجية البنك في التوسع الجغرافي للتيسير على عملائه، وعلى الرغم من تداعيات فيروس كورونا، استطاع البنك افتتاح ٣٤ فرع جديد (بالإضافة لعدد ٧ فروع خدمة إلكترونية) لتصل إجمالي شبكة الفروع في يونيو ٢٠٢٠ إلى ٥١٧ فرع ومكتب ووحدة مصرفية منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية لتكون قريبة لمختلف شرائح عملاء البنك، والتي زادت لتصل الي ٥٥٣ فرع منهم ٢٣ فرع خدمة إلكترونية بنهاية مارس ٢٠٢١.

واستمراراً لأولويات البنك لتقديم الأفضل لعملائه ومساندتهم لتنشيط الاقتصاد القومي قام البنك بمنح حدود ائتمانية بنحو ١,٥٧ مليار جنيه لدعم قطاع السياحة كما قام بمنح حدود ائتمانية بقيمة ١١ مليار جنيه لعدد ١٠٠٠ عميل لدعم قطاع الصناعة وذلك تطبيقاً للمبادرات المختلفة للبنك المركزي المصري.

وعلى الصعيد المالي حققت محفظة القروض بالبنك نموً بمعدل ٣٣% عن العام السابق حيث بلغت ٧٢١ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠ مقابل نحو ٥٤٢ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٩، لترتفع محفظة القروض الي ٩٣٥ مليار جنيه بنهاية مارس ٢٠٢١ والتي تبلغ ٣٥,٢% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي ككل.

وايماناً بالدور الحيوي الذي تمثله المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وألوية تنمية هذا القطاع لقدرته على تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ومتوازنة وتوفير فرص عمل والحد من البطالة، فقد قدم البنك لأكثر من ٧٩,٦ ألف عميل تمويلات تصل إلى ٧٧ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠ وزيادتها إلى ٩١ مليار جنيه بنهاية مارس ٢٠٢١، تم توجيهها لخدمة أكثر من ٨٦,٤ ألف عميل وهذا بالمقارنة بـ ٥٨ مليار جنيه لـ ٧١ ألف عميل في يونيو ٢٠١٩. وتركزت ٥٢% من محفظة تمويلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة الصعيد بينما تمثل القاهرة الي ١٦%، فيما تصل منطقة القناة وسيناء إلى ١٠% ومنطقة الوجه البحري ٤%.

وفى قطاع تمويل الشركات الكبرى استمر البنك الأهلي المصري في دعم عملائه والاقتصاد القومي بشكل عام وذلك بتوفير الاحتياجات التمويلية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي ولمساندة المشروعات القومية بمختلف القطاعات التي تمس احتياجات المواطنين، حيث ارتفعت محفظة قروض الشركات الكبرى بنحو ١٣١ مليار جنيه لتصل إلى ٥٤٢ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠ بمعدل نمو ٣٣ %، ولتخطى ٧١٤ مليار جنيه بنهاية مارس ٢٠٢١.

وفى الديون غير المنتظمة، تم إجراء تسويات لعدد ١١٤٤ عميل غير منتظم بلغت مديونياتهم نحو ١٠ مليار جنيه، إضافة الى مساندة عدد من العملاء المتعثرين وضح تمويل إضافي يسمح بمساعدتهم في تخطي أزماتهم المالية بعد دراسات تفصيلية وتدعيم موقف البنك، وقد انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض لتصبح ١,٤% في يونيو ٢٠٢٠ مقارنةً بـ ١,٦% في العام السابق، وهو ما يؤكد دعم البنك الأهلي المصري لعملائه في كافة الظروف.

واستمراراً لثقة عملاء البنك الأهلي المصري فقد وصل ودائع العملاء الى ٢ تريليون جنيه ونسبة ٣٥,٥% من الحصة السوقية في مارس ٢٠٢١ وذلك بنمو بنحو ٤٠٠ مليار جنيه (في ٩ أشهر) عن يونيو ٢٠٢٠ الذي وصل الى نحو ١,٦ تريليون جنيه في زيادة قدرها ٤٢٥ مليار جنيه مقارنةً بـ يونيو ٢٠١٩، وهي الثقة التي يؤكد بها عدد عملاء البنك الذي تجاوز ١٤,٣ مليون عميل في يونيو ٢٠٢٠، وليتجاوز ١٦,٥ مليون عميل في مارس ٢٠٢١، بمعدل ٢ مليون عميل جديد خلال تلك الفترة، وبمتوسط ٨٠٠٠ عميل جديد يوميا من مختلف انحاء الجمهورية.

وفي مجال التجزئة المصرفية، ارتفعت محفظة القروض لتصل إلى ١٠٢ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٢٩ مليار جنيه بمعدل نمو ٤٠% عن العام السابق، محققة طفرة وصلت الى ١٢٩,٣ مليار جنيه بنهاية مارس ٢٠٢١ كما قام البنك بمنح قروض بقيمة ١٠ مليار جنيه لعدد ٩٤,٣ ألف عميل ضمن مبادرة البنك المركزي للتمويل العقاري.

وإيماناً بأهمية المسؤولية المجتمعية، والتي تؤثر بصورة مباشرة في تلبية جانب من احتياجات المواطن المصري الصحية والتعليمية والمعيشية، فقد تركزت سياسة البنك في دعم ثلاثة محاور رئيسية وهي القطاع الصحي وقطاع التعليم ومجال تطوير العشوائيات ومكافحة الفقر، إضافة الى دعم المرأة المعيلة ومساندة ذوي الهمم، حيث بلغ إجمالي مساهمات البنك في مجالات المسؤولية المجتمعية خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ نحو ٢,٦ مليار جنيه، لتتجاوز مساهمات البنك في هذا الملف الحيوي ٨ مليار جنيه في السنوات الخمس الأخيرة، تم منحها وفقاً ومعايير التنمية المستدامة لضمان أفضل الأثر على المواطن المصري.

وتتويجاً للجهد المبذول من جانب كافة فرق العمل بالبنك، فقد حصل البنك على العديد من الجوائز منها أفضل بنك في مصر من EMEA Finance، بنك العام في مصر من The Banker، أفضل بنك على مستوى أفريقيا والشرق الأوسط في برامج وخدمة الحوالات الإلكترونية من الوكلاء والافضل في التجزئة المصرفية من The Asian Banker، والبنك الأكثر فاعلية في إدارة الأزمة لعام ٢٠٢٠ لتخطى أزمة انتشار فيروس كورونا والاكثر أمانا في مصر من Global finance وذات الجائزة إضافة الى جائزتي أفضل موقع الكتروني والأفضل في المسؤولية المجتمعية من Global Business Outlook، البنك الأول في السوق المصرفية المصرية في القروض المشتركة لعام ٢٠١٩ (النصف الاول لعام ٢٠٢٠)، Bloomberg، الأفضل في الخدمات الرقمية والتجزئة المصرفية في مصر لعام ٢٠١٩، أفضل خدمات رقمية وافضل علامة تجارية وافضل موقع الكتروني مصرفي والافضل في إدارة الازمة وفي المسؤولية المجتمعية من Global Brands، الأفضل في الحملات الإعلانية والبنك يتصدر مؤشر أفضل علامة تجارية في مصر.